J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 27 (7): 4719 - 4732, 2002

IMPACT OF THE RELATION LIBERALIZATION BETWEEN THE OWNER AND THE TENANT OF THE AGRICULTURAL LAND ON THE PREVAILED HOLDING PATTERN IN ASSYOUT GOVERNORATE

Ismail, O.A.
Faculty of Agriculture, Al-Azher University

أثر تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر على النمط الحيازى والإمتلاكى للأراضـــي الزراعية بمحافظة أسيوط

عثمان على إسماعيل
كلية الزراعة – جامعة الأزهر – فرع أسيوط

الملخص

تعتبر نظم حيازة الأراضى الزراعية، وملكيتها من أهم العوامل الرئيسية التى تشـــكل طبيعـــة العلاقات الإنتاجية الموردية فـى القطاع الزراعى المصرى، ويستهدف هذا البحث التعرف على اثر تطبيـــق وتنفيذ قانون تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر للأراضـــى الزراعية،على نظم الحيازة السائدة بمحافظـــة أسيوط وكذلك التعرف على اثر ذلك على العدالة التوزيعية بين مالكى الرقعة الأرضية الزراعية بالمحافظـــة من ناحية وبين المنتفعين بها من ناحية أخرى وذلك من خلال دراسة وتحليل التغـــيرات التـــى حدثـــت فـــى المنوال الامتلاكى والحيازى للأراضى الزراعية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠٠٠) والتعرف على ما طرأ مـــن تغير على الفئات الملكية والحيازة لما فـى ذلك من تأثير على التركيب المحصولى السائد فـــى المحافظـــة، وتوزيع الدخل المزرعى بمحافظة أسيوط.

وقد اعتمد البحث على بعض الطرق الإحصائيـــة الوصفيـــة والكميـــة فـى التحليـــل والقيـــاس الإحصائى مثل معامل جينى، ومنحنى لورانز، والانحدار الخطى البسيط. وتشير نتائج البحث إلى اتســـاع قاعدة الملكية العقارية للأراضى الزراعية فى محافظة أسيوط نتيجة تطبيق قوانين التحرر الاقتصادى وتنفيـــذ قانون تحرير العلاقة بين الملاك والمستأجرين الأمر الذى أدى إلى ضالة وتفتت السعات الامتلاكية والحيازيـــة بل وتركزها فـى الفئتين الصغيرتين (اقل من فدان، من فدان لأقل من خمسة أفدنه) ويدل ذلك على أن نمـــط توزيع الملكية العقارية وحيازة الأراضى الزراعية بمحافظة أسيوط يتسم بالمساواة أو عدم العدالة التوزيعيـــة حيث بلغت قيم معامل "جينى" فى الســـنوات ١٩٨٢، ١٩٩٢، ٢٠٠٠ حـــوالى ٠,١٢، ٠,١٦، ٠,٣٥ علـــى الترتيب كما أوضحت الدراسة أيضا أن نظام الحيازة المملوكة المزروعة على الذمة هـــو النظـــام الحيـــازى السائد والأكثر أهمية فـى محافظة أسيوط حيث تزايدت هذه الحيازات بمعدل ٢,١% من المتوسط الســـنوى خاصة بعد تنفيذ قانون تحرير العلاقة بين الملاك والمستأجرين للأراضى الزراعية بينما تناقصت المســـاحات المزروعة المستأجرة بمعدل ٤,١% من المتوسط السنوى. لذلك يوصى البحث بضـــرورة الاهتمـــام بعمليـــة التجميع فـى الاستغلال الزراعى للأراضى فـى ظل سيادة الفئات الحيازية الصغـــيرة، ومحاولـــة إعـــادة التوازن فى نظم الحيازة (المملوكة والمستأجرة) من خلال اتخاذ السياسات الزراعية الإصلاحية مـــن اجـــل تنظيم العلاقات الموردية الأرضية – البشرية بمحافظة أسيوط وسائر محافظات الجمهورية .

المقدمة

بدأ برنامج الإصلاح الاقتصادى فى القطاع الزراعى خلال عـــام ١٩٨٧/٨٦ وتضمـــن جوانـــب السياسة الاقتصادية الزراعية المختلفة مثل إصلاح السياسات السعرية والتسويقية وغيرها من السياســـات الزراعية التى تهدف إلى تحرير القطاع الزراعى من كل القيود من أجـــل زيـــادة المســـاحات المزروعـــة والإنتاجية ودخل المزارع وتحسين مستوى معيشة أسرته بالإضافة إلـــى مســـاهمة الزراعـــة فـــى التنميـــة الاقتصادية وفى عام ١٩٩٢ بدأ تنفيذ إصلاح إقتصادى وتكيف هيكلى استهدف تحقيق الاستقرار وإعادة هيكلة

الاقتصاد المصرى من أجل تحقيق مستوى أعلى فى كفاءة استخدام الموارد الزراعية واستعادة نمو الناتج القومى الزراعى وقد أشتمل برنامج الإصلاح فى هذه المرحلة على مجموعة من الإصلاحات الهيكلية مثل صدور القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ والذى تضمن تعديلات أساسية فى قانون الإصلاح الزراعى وذلك على محورين رئيسيين الأول تعديل أجرة الأرض الزراعية والثانى إمكانية إخلاء المؤجر مستأجر الأرض الزراعية وذلك تحريراً للعلاقة بين المالك والمستأجر وتحقيق التوازن بين الموارد الأرضية الزراعية والموارد البشرية والتغلب على ظاهرة التفتت وسوء توزيع الملكية العقارية القزمية للسعات الحيازية فى مختلف محافظات الجمهورية ومن بينها محافظة أسيوط التى تعتبر إحدى محافظات جنوب مصر الكبرى، وتضم أحد عشر مركزاً رئيسيا وحوالى ٥٠ وحدة محلية، وتقدر مساحة الأراضى الزراعية بها بحوالى ٣٥٩ ألف فدان، كما تقدر مساحة الأراضى القابلة للاستصلاح والاستزراع بنحو ٢٨ ألف فدان، كما يبلغ عدد سكانها نحو ٢,٧ مليون نسمة يشتغل اغلبهم بمهنة الزراعة، وتتميز غالبية مراكزها بكونها مراكز زراعية وريفية، وتعتبر مشكلة تفتت الحيازة والحيازات القزمية التى تزداد سنة بعد أخرى نتيجة الزيادة السكانية وعمليات التوريث عقبة أمام ما تهدف إليه الدولة من إصلاحات فقد أوضحت البيانات فى محافظة أسيوط عام ٢٠٠٠ أن عدد الحائزين لأقل من فدان يمثلون حوالى ٥٧%، ومن فدان لأقل من خمسة أفدنه يمثلون حوالى ٣٩%، ومن خمسة أفدنه لأقل من عشرة أفدنه يمثلون حوالى ٣,٢%، أما الحائزين لعشرة أفدنه فأكثر فإنهم يمثلون حوالى ٠,٨% من جملة عدد الحائزين بالمحافظة[1].

مشكلة البحث:

تعتبر نظم حيازة الأراضى الزراعية وملكيتها من أهم العوامل الرئيسية التى تشكل طبيعة العلاقات الإنتاجية الموردية فى القطاع الزراعى المصرى، فالملكية هى أساس الدخل الريعى الذى أصبح يمثل نسبة مرتفعة من الدخل المزرعى كما أن شكل الحيازة الزراعية السائد – ملك أو إيجار نقدى أو مشاركة – له تأثير مباشر على شكل التركيب المحصولى، على الدخل المزرعى، وبالتالى على الإنتاج المزرعى، ولما كانت الدولة قد حاولت من خلال إصدار العديد من التشريعات منذ إصدار قانون الإصلاح الزراعى وحتى المرحلة الجديدة بإصدار قانون تحرير العلاقة بين الملاك والمستأجرين إرساء قواعد العدالة التوزيعية للأراضى الزراعية من ناحية وتنظيم العلاقة القائمة بين الملاك والمنتفعين بها، وعلى الرغم من ذلك فما زالت محافظة أسيوط كإحدى محافظات جنوب مصر الكبرى تعانى من مشكلة عدم التوازن بين الموارد الأرضية الزراعية والموارد البشرية. ويتضح ذلك من خلال وجود بعض الاختلالات الهيكلية التى تعكسها ظاهرة تفتت وسوء توزيع الملكية العقارية وقزميه السعات الحيازية، وتباين النظم الحيازية السائدة.

أهداف البحث:

يستهدف هذا البحث دراسة منوال الملكية والحيازة للأراضى الزراعية بمحافظة أسيوط للتعرف على مدى تأثير التشريعات الجديدة مثل قانون تحرير العلاقة الايجارية بين الملاك والمستأجرين والتى بمقتضاها تركت إيجارات الأراضى الزراعية لآليات السوق وقضت على أبدية استمرار العلاقة الإيجارية. كما يستهدف دراسة التغيرات التى حدثت فى منوال الملكية والحيازة للأراضى الزراعية بغرض التعرف على أهم التطورات التى طرأت على فئات أو شرائح الملكية والحيازة وعدد الملاك والحائزين مع قياس درجات التركز ومستويات العدالة التوزيعية الامتلاكية والحيازية للرقعة الزراعية بمحافظة أسيوط لما لذلك رغم الثبات النسبى لتلك الرقعة الزراعية – من تأثير مباشر على التركيب المحصولى وتوزيع الدخل الزراعى على المساهمين فى تكوينه خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار إمكانية تنسيقها مع غيرها من الموارد الزراعية المحدودة وإمكان توجيهها إلى الاستخدامات الإنتاجية الزراعية المثلى مما قد يساعد متخذى القرار من المسؤولين عن وضع السياسات الزراعية على المستويين القومى والإقليمى فى انتهاج السياسات الزراعية التي تساعد على توجيه الموارد الزراعية بمحافظة أسيوط – كإحدى المحافظات الكبرى بجنوب مصر – إلى الاستخدام الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية وإرساء مبادئ العدالة الاجتماعية على المستوى المحلى.

---

(١) – وزارة الزراعة – مديرية الزراعة بأسيوط إدارة الشئون الزراعية، قسم الحيازة، سجل (٢) خدمات، بيانات غير منشورة.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استخدم هذا البحث مجموعة من الطرق الإحصائية الوصفية والكمية التى تستخدم فى التحليل الإحصائى، مثل منحنى لورانز curve lorens ومعامل جينى Gini Coefficient بالمعادلة التالية:

$$G.C. = \frac{\sum_{i=1}^{n} X_i * Y_{i+1} - \sum_{i=1}^{n} X_{i+1} * Y_i}{10000}$$

حيث:

(x_1 , x_2 ... ... x_n) هى النسبة المئوية التجميعية للملاك أو الحائزين.

(y_1 , y_2 ... ... y_n) هى النسبة المئوية التجميعية للمساحة الزراعية.

وذلك لقياس نسبة التركيز فى توزيع ملكية وحيازة الأراضى الزراعية، وكذلك تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط Regression Analysis لتقدير معامل التغير فى مختلف نظم الحيازة، وقد اعتمد البحث على البيانات المنشورة وغير المنشورة التى تم جمعها من سجلات قسم الحيازة والتركيب المحصولى وسجلات الحصر التصنيفى وتقسيم الأراضى بمديرية الزراعة بمحافظة أسيوط والبيانات المنشورة الصادرة عن وزارة الزراعة والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. كما استند البحث فى إطاره النظرى على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية.

إطار الدراسة:

تناول البحث السمات الطبيعية والجغرافية للرقعة الأرضية الزراعية بمحافظة أسيوط وتم تصنيف الأراضى الى ستة مستويات، وأشار الى الرقعة الأرضية الزراعية فى فترة ما قبل تطبيق القانون ٩٦ لسنة ٩٢ لتحديد العلاقة بين المالك والمستأجر والى المنوال الامتلاكى للرقعة الأرضية الزراعية بمحافظة أسيوط واستخدام منحنى لورنز لتوزيع ملكية الأراضى الزراعية على الملاك خلال الأعوام ٨٢، ٩٢، ٢٠٠٠ وأوضح تطور المنوال الحيازى للرقعة الزراعية وفقا لنظم الحيازة السائدة خلال الفترة (٨٢ -٢٠٠١).

النتائج ومناقشتها

تصنف الموارد الأرضية إلى مجموعات أو درجات وفقا لخصائصها الفيزيقية ويعتبر التصنيف الفيزيقى للأراضى وسيلة هامة لتحقيق أفضل منوال استغلالى لها.

أولا: السمات الطبيعية والجغرافية للرقعة الأرضية الزراعية بمحافظة أسيوط:

يوضح الجدول رقم (١) تصنيف الرقعة الزراعية وفقاً لدرجات خصوبتها والأهمية النسبية لها عام ٢٠٠٠.

١- أراضى الدرجة الأولى:

تمثل حوالى ٨,٧% من إجمالى الرقعة الأرضية الزراعية بالمحافظة وتتميز بالإنتاجية العالية حيث يفوق متوسط إنتاج الفدان بها كثيرًا المتوسط العام لإنتاج الفدان بمختلف المحاصيل على مستوى الجمهورية وتكاليف الخدمة والعمليات الزراعية بها تكون مخفضة نسبيا وتقع غالبية هذه الأراضى فى الجزر النيلية فى مجرى النهر وكذلك على امتداد ضفتى النيل، وتتركز أساسا فى مركز البدارى بالمحافظة.

٢-أراضى الدرجة الثانية:

وتمثل حوالى ٧١% من إجمالى الرقعة الأرضية الزراعية بالمحافظة، وتتميز بأنها أراضى جيدة الإنتاج وتكاليف الخدمة الزراعية بها أعلى نسبيا من نظيرتها فى أراضى الدرجة الأولى ومياه الرى بها كافية فيما عدا بعض الأراضى التى تعتمد على المياه الجوفية، وتتوزع هذه الأراضى على جميع مراكز المحافظة.

٣-أراضى الدرجة الثالثة:

وتمثل حوالى ٤,٢% من إجمالى الرقعة الأرضية الزراعية على مستوى محافظة أسيوط وهى أراضى متوسطة الإنتاجية حيث يقل متوسط إنتاج الفدان بها عن المتوسط العام لإنتاج الفدان بمختلف المحاصيل وتتركز أراضى هذه الدرجة بمركز القوصية.

٤-أراضى الدرجة الرابعة :

وتمثل حوالى ١,٨% من إجمالى الرقعة الأرضية الزراعية بمحافظة أسيوط وهى أراضى ضعيفة الإنتاجية وتنتشر هذه الأراضى على مستوى جميع مراكز المحافظة.

٥-أراضى الدرجة الخامسة:

وهى أراضى بور غير صالحة للزراعة وتمتد غالبية هذه الأراضى على هيئة شريط متقطع على طول الحدود الغربية والشرقية لمحافظة أسيوط محاذية للصحراء وتنتشر بمراكز المحافظة المختلفة بنسب ضئيلة ويوجد أعلى نسبة منها بمركز ابنوب، وتمثل حوالى ٤,٩% من إجمالى الرقعة الأرضية الزراعية بها، وهناك أراضى بور مغمورة بالمياه تتبع هذه الدرجة وتوجد بمساحات صغيرة ومتفرقة على شكل برك ومستنقعات بمختلف مراكز المحافظة.

٦-أراضى الدرجة السادسة:

وتشمل تلك الأراضي التى تشغلها المنافع والمرافق العامة والأراضى غير الصالحة للزراعة والأراضى الصخرية المتمركزة بمركز أسيوط حيث يوجد به أعلى نسبة منها فى المحافظة، وتمثل حوالى ٩,٤% من إجمالى الرقعة الأرضية الزراعية على مستوى المحافظة.

جدول (١): تصنيف الرقعة الأرضية الزراعية فى محافظة أسيوط وفقا لدرجات الخصوبة والأهمية النسبية لها عام ٢٠٠٠.

الدرجة	الرقعة الأرضية الزراعية بالفدان	النسبة المئوية لكل درجة من إجمالي المحافظة	المراكز التي تقع بها هذه الأراضي
الأولى	٣١٣٥٩	٨,٧	الجزر النيلية – ضفاف النيل- مركز البدارى
الثانية	٢٥٤٧٤٤	٧١,٠	جميع مراكز المحافظة
الثالثة	١٥٠١٦	٤,٢	مركز القوصية
الرابعة	٦٤٨٥	١,٨	جميع مراكز المحافظة
الخامسة (بور ومغمورة ماء)	١٧٥٢٠	٤,٩	شريط متقطع على طول الحدود الغربية والشرقية محاذية للصحراء بالمحافظة
السادسة (منافع وغير صالحة للزراعة)	٣٣٧٨٤	٩,٤	مركز أسيوط
إجمالي المحافظة	٣٥٨٩٠٨	١٠٠	

المصدر: مركز البحوث الزراعية – قسم حصر الأراضي – سجلات الحصر التصنيفي وتقسيم الأراضي – مديرية الزراعة – محافظة أسيوط – بيانات غير منشورة.

ثانيا: الرقعة الأرضية الزراعية فى فترة ما قبل تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر:

يبين الجدول رقم (٢) الرقعة الأرضية الزراعية لمحافظة أسيوط فى فترة ما قبل تطبيق قانون تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية بلغت حوالى ٣٥٤,٥ ألف فدان، منها حوالى ٣١٠,٣ ألف فدان مزروعة أى ما يعادل حوالى ٨٧,٥% من إجمالى الرقعة الزمامية الأرضية الزراعية بالمحافظة. وحوالى ٤٤,٢ ألف فدان غير مزروعة بنسبه بلغت حوالى ١٢,٥% من إجمالى الرقعة الزمامية للمحافظة فى عام ١٩٨٧ أى قبل أن تشهد المحافظة تطبيق قانون تحرير العلاقة الإيجارية بين ملاك ومستأجرى الأراضى الزراعية. وبتوزيع إجمالى الرقعة الزمامية الأرضية الزراعية لمحافظة أسيوط خلال عام ١٩٨٧، وبيان الأهمية النسبية للرقعة المزروعة وغير المزروعة على مستوى المراكز الإدارية بالمحافظة، توضح بيانات الجدول رقم (٢) أن مركز ابوتيج يعتبر اكبر مراكز محافظة أسيوط استغلالا للرقعة الأرضية الزراعية حيث بلغت الرقعة المزروعة به نحو ٢٧,٩ ألف فدان بنسبة ٩٤,٣% من إجمالى الرقعة الأرضية الزراعية على بالمركز، ويليه فى الترتيب مركز صدفا بمساحة قدرها ١٧,٤ ألف فدان بنسبه بلغت حوالى ٩١,٨% من إجمالى الرقعة الأرضية الزراعية بالمركز، ثم مركز الفتح

بنسبه بلغت نحو ٨٩,٢%، يليهم فى الترتيب مراكز ديروط بنسبة ٨٩,١%، الساحل بنسبة ٨٨,٨%، ابنوب بنسبة ٨٨,٧%، ومنفلوط بنسبة ٨٧,٧%، البدارى بنسبة ٨٦,٣%، أسيوط ٨٥,٥%، والقوصيه بنسبة ٨٣,٢%، أخيرا مركز الغنائم بنسبه بلغت نحو ٧٤,٤%، وبذلك يتضح أن مركز ابوتيج ومركز صدفا هما اكبر المراكز الإدارية بمحافظة أسيوط استغلالا للرقعة الأرضية الزراعية الواقعة فى زمامهما.

وبحساب الأهمية النسبية للرقعة المزروعة وغير المزروعة فى كل مركز بالنسبة لإجمالى المحافظة فى عام ١٩٨٧ توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٢) أن الرقعة المزروعة بالمحافظة قد بلغت نحو ٣١٠,٣ ألف فدان وان مركز أسيوط هو اكبر المراكز الإدارية بالمحافظة من حيث الرقعة الزمامية الأرضية المزروعة حيث بلغت حوالى ٤٣,٣ ألف فدان بنسبه بلغت نحو ١٤% من إجمالى الرقعة المزروعة بالمحافظة، يليه فى الترتيب مركز ديروط بمساحة قدرها ٤٢,٦ ألف فدان بنسبه بلغت نحو ١٣,٧% من إجمالى الرقعة المزروعة على مستوى المحافظة، ثم مركز منفلوط بمساحة قدرها ٤٠,٥ ألف فدان بنسبه بلغت نحو ١٣% ثم مركز القوصيه بمساحة قدرها ٣٧,٩ ألف فدان بنسبة ١٢.٢% ومركز ابنوب بمساحة قدرها ٣٦,١ ألف فدان بنسبة ١١,٦% ومركز ابوتيج بمساحة قدرها ٢٧,٩ ألف فدان بنسبة ٩,١ % ومركز الفتح بمساحة قدرها ٢٢,٨ ألف فدان بنسبة ٧,٣% ومركز البدارى بمساحة قدرها ١٩.٢ ألف فدان بنسبة ٦,٢% ومركز صدفا بمساحة قدرها ١٧,٤ ألف فدان بنسبة ٥,٦% ومركز الساحل بمساحة قدرها ١٤,٤ ألف فدان بنسبة ٤,٦% وأخيرا مركز الغنائم بمساحة قدرها ٨,٣ ألف فدان بنسبة ٢,٧% من إجمالى الرقعة الأرضية المزروعة بالمحافظة.

كما توضح البيانات الواردة بنفس الجدول أن إجمالى الرقعة الأرضية غير المزروعة قد بلغ حوالى ٤٤,٢ ألف فدان عام ١٩٨٧، وبتوزيع هذه الرقعة على المراكز الإدارية بالمحافظة تبين أن مركز القوصيه هو اكبر مراكز المحافظة من حيث رقعته الزمامية غير المزروعة حيث بلغت مساحتها حوالى ٧,٦ ألف فدان تمثل حوالى ١٧,٣% من إجمالى الرقعة غير المزروعة على مستوى محافظة أسيوط، يليه مركز أسيوط بمساحة بلغت حوالى ٧,٣ ألف فدان تمثل حوالى ١٦.٦% ثم مركز منفلوط بمساحة بلغت حوالى ٥,٧ ألف فدان تمثل نحو ١٢,٨% ثم مركز ديروط بمساحة بلغت حوالى ٥,٢ ألف فدان تمثل حوالى ١١,٨% ثم مركز ابنوب بمساحة بلغت حوالى ٤,٦ ألف فدان بنسبة ١٠,٤% ثم مركز البدارى بمساحة بلغت حوالى ٣,١ ألف فدان بنسبة ٦,٩% ثم مركز الغنائم بمساحة بلغت حوالى ٢,٨ ألف فدان بنسبة ٦,٤% ثم مركز الفتح بمساحة بلغت حوالى ٢,٨ ألف فدان بنسبة ٦,٣٦% فمركز الساحل بمساحة بلغت حوالى ١,٨ ألف فدان بنسبة ٤,٢% فمركز أبوتيج بمساحة بلغت حوالى ١,٧ ألف فدان بنسبة ٣,٨% ويأتى فى المركز الحادى عشر مركز صدفا بمساحة بلغت حوالى ١,٥ ألف فدان تمثل حوالى ٣,٥% من إجمالى الرقعة غير المزروعة بالمحافظة.

جدول رقم (٢) تصنيف الرقعة المزروعة والرقعة غير المزروعة وأهميتها النسبية عام ١٩٨٧.

المراكز	الرقعة الأرضية الزراعية			النسبة المئوية من إجمالي المركز		النسبة المئوية من إجمالي المحافظة	
	إجمالي الرقعة الزراعية	الرقعة المزروعة	الرقعة غير المزروعة	%	%	%	%
ديروط	٤٧٧٩١	٤٢٥٨٠	٥٢١١	٨٩,١	١٠,٩	١٣,٧	١١,٨
القوصية	٤٥٥٣٠	٣٧٨٩٤	٧٦٣٦	٨٣,٢	١٦,٨	١٢,٢	١٧,٣
منفلوط	٤٦١٤٢	٤٠٤٧٤	٥٦٦٨	٨٧,٧	١٢,٣	١٣,٠	١٢,٨
أسيوط	٥٠٦٢٣	٤٣٢٩٠	٧٣٣٣	٨٥,٥	١٤,٥	١٤,٠	١٦,٦
ابو تيج	١٩٦٠٤	٢٧٩٠٥	١٦٩٩	٩٤,٣	٥,٧	٩,١	٣,٨
صدفا	١٨٩٤٧	١٧٣٩٩	١٥٤٨	٩١,٨	٨,٢	٥,٦	٣,٥
الغنائم	١١٠٨٤	٨٢٤٥	٢٨٣٩	٧٤,٤	٢٥,٦	٢,٧	٦,٤
ابنوب	٤٠٦٩٩	٣٦١١٥	٤٥٨٤	٨٨,٧	١١,٣	١١,٦	١٠,٤
الفتح	٢٥٥٤٢	٢٢٧٧٥	٢٧٦٧	٨٩,٢	١٠,٨	٧,٣	٦,٣
الساحل	١٦٢٤٠	١٤٤٢٣	١٨١٧	٨٨,٨	١١,٢	٤,٦	٤,٢
البدارى	٢٢٢٥٨	١٩٢٠٤	٣٠٥٤	٨٦,٣	١٣,٧	٦,٢	٦,٩
إجمالي المحافظة	٣٥٤٤٦٠	٣١٠٣٠٤	٤٤١٥٦	–	–	١٠٠	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من وزارة الزراعة – مديرية الزراعة بأسيوط – سجلات قسم الحيازة، بيانات غير منشورة.

مما سبق يتبين أن أهم المراكز الإدارية بمحافظة أسيوط هما مركزى أسيوط، ديروط، وذلك من حيث الرقعة الأرضية المزروعة، ولعل ذلك يرجع إلى وجود نوعاً من التوسع الأفقى للأراضى الزراعية الجديدة بهذين المركزين. بينما تبين محدودية هذا التوسع بالمراكز الإدارية الأخرى بالمحافظة.

ثالثا: المنوال الامتلاكى للرقعة الأرضية الزراعية بمحافظة أسيوط:

بدراسة تطور ملكية الأراضى الزراعية بمحافظة أسيوط للأعوام (١٩٨٢، ١٩٩٢، ٢٠٠٠) توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) سوء توزيع الرقعة الأرضية الزراعية الإمتلاكية على مستوى المحافظة فى عام ١٩٨٢ فى ظل قانون الإصلاح الزراعى وقوانين ملكيه الأراضى الزراعية السائدة حيث يتضح زيادة مساحات الفئتين الصغيرتين – اقل من فدان، ومن فدان لأقل من خمسة أفدنه – حيث بلغت مساحة هاتين الفئتين حوالي ٢١٠,٢ ألف فدان تمثل نحو ٦٩% من إجمالي مساحة الأراضي الزراعية بالمحافظة، في حين بلغت مساحة الفئة من ٥–١٠ أفدنة – حوالي ٥٠,١ ألف فدان بنسبه بلغت نحو ١٦,٤% من إجمالي المساحة الأرضية الزراعية بالمحافظة، مساحة الفئة من ١٠–٥٠ فدان حوالي ٤٤,١ ألف فدان تمثل حوالي ١٤,٥ % من مساحة الأراضي الزراعية بالمحافظة ، في حين بلغت مساحة الفئة –٥٠ فدان فأكثر حوالي ١٤٤ فدان بنسبة ٠,١ % من المساحة الأرضية الزراعية بالمحافظة .

جدول رقم (٣) :التوزيع النسبى للمساحة المملوكة وعدد الملاك وفقاً للفئات الحيازية فى محافظة أسيوط خلال الفترة (١٩٨٢–٢٠٠٠).

الفئات	١٩٨٢				١٩٩٢				٢٠٠٠			
	المساحة		الملاك		المساحة		الملاك		المساحة		الملاك	
المساحية	فدان	%	عدد	%	فدان	%	عدد	%	فدان	%	عدد	%
أقل من فدان	٦٦٤٧٢	٢٢	٩٤٦٧٦	٥٢,٩	٤٢٧٨٧	٢٠,٦	٦٤١٧٢	٥٣,٥	٥٤٠٩٩	٢٤,٦	١٠٦١٠٠	٧٦,٥
١–٥	١٤٣٦٨٦	٤٧	٧٣٦٥٨	٤١,٢	٩٥٦٧٧	٤٦,١	٤٨٦٥٧	٤٠,٥	١١٢٦٣٤	٥١,٢	٢٥٩٥٠	١٨,٧
٥–١٠	٥٠٠٦٦	١٦,٤	٧٦٥٤	٤,٣	٣٥٠٢٨	١٦,٩	٥٢٨٨	٤.٤	٣٨١٧٢	١٧,٤	٦١٢٨	٤.٤
١٠–٥٠	٤٤١٣٩	١٤,٥	٢٧٥٢	١,٥	٣٣٩٠٦	١٦,٣	١٩٢٣	١,٦	١٤٨١٧	٦,٧	٥٩٣	٠,٤
٥٠ فأكثر	١٤٤	٠,١	٢	٠,١	١٤٤	٠,١	٢	–	١٤٤	٠,١	٢	–
إجمالي	٣٠٤٥٠٧	١٠٠	١٧٨٧٤٢	١٠٠	٢٠٧٥٤٢	١٠٠	١٢٠٠٤٢	١٠٠	٢١٩٨٦٦	١٠٠	١٣٨٧٧٣	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من:

وزارة الزراعة، مديرية الزراعة بأسيوط، قسم الحيازة، سجلات حصر الزمام والملكية، بيانات غير منشورة، أسيوط، سنوات متفرقة.

كما تبين من نفس الجدول أن عدد الملاك لمساحات الأراضي الزراعية في الفئتين الصغيرتين – اقل من فدان، ومن فدان لأقل من خمسة أفدنة قد بلغ حوالي ١٦٨٣٣٤ مالك يمثل حوالي ٩٤,١% من إجمالي عدد ملاك الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط في عام ١٩٨٢، في حين بلغ عدد الملاك في الفئة المساحية من٥ لأقل من١٠ أفدنة حوالي ٧٦٥٤ مالك يمثل حوالي ٤,٣%، وبلغ عدد ملاك الفئة المساحية ١٠ أفدنة لأقل من٥٠ فدان حوالي ٢٧٥٢ مالك بنسبه بلغت نحو ١,٥% من إجمالي عدد الملاك بالمحافظة في عام ١٩٨٢، وبلغ عدد ملاك الفئة الكبرى ٥٠ فدان فأكثر مالكين بنسبه نحو ٠,١% من إجمالي عدد ملاك الأراضي الزراعية في نفس السنة وهذه النتائج تشير إلى زيادة تفتت ملكية الأراضي الزراعية مع ما يصاحب ذلك من مشكلات في منوال استغلال الأراضي الزراعية بالمحافظة.

وبمقارنة البيانات الواردة بنفس الجدول لعام ١٩٩٢ (قبل تنفيذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ لتحرير العلاقة بين الملاك والمستأجرين)، وعام ٢٠٠٠ بعد تنفيذ القانون السابق تبين ما يلي: أ- زيادة مساحات الفئتين الصغيرتين – أقل من فدان، ومن فدان لأقل من خمسة أفدنة، حيث ارتفعت نسبتهما من ٦٧% عام ١٩٩٢ إلى حوالي ٧٦% عام ٢٠٠٠ وذلك من إجمالي الرقعة المملوكة بمحافظة أسيوط.

٢- كذلك ارتفعت مساحة الفئة – من ٥- ١٠ أفدنة بحيث زادت نسبتها من ١٦,٩% عام ١٩٩٢ إلى حوالي ١٧,٤% عام ٢٠٠٠، وقد بلغت الزيادة في الرقعة المملوكة في تلك الفئات حوالي ٣١,٤ ألف فدان.

جـ-كذلك توضح نفس البيانات أيضاً انخفاض مساحة الفئة الامتلاكية – من ١٠ لأقل من ٥٠ فدانا – حيث انخفضت نسبتها من ١٦,٣% إلى ٦,٧% وبلغ إجمالي انخفاض المساحات بها حوالي ١٩,١ ألف فدان.

مما سبق يتبين من الدراسة أن تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر للأرض الزراعية بمحافظة أسيوط أدى إلى عودة التوازن في أسعار الأراضي الزراعية، حيث كان سعر الأرض الزراعية غير

المستأجرة أعلى بكثير من سعر الأراضي المستأجرة، مما شجع ملاك الأراضي الزراعية على بيع أراضيهم لصغار المستأجرين الذين اضطروا إلى شراء ما تحت أيديهم من حيازات كليا أو جزئيا حتى لا يتعرضوا للطرد من الأراضي تنفيذا للقانون. وبذلك زاد تفتيت الملكية في هاتين الفئتين الصغيرتين.

وفي نفس الوقت فقد تبين أن أسعار الأراضي الزراعية بعد تطبيق القانون قد شجعت كبار الملاك من أصحاب الفئة الأمتلاكية ١٠-٥٠ فدانا على بيع بعض أراضيهم لصغار الملاك أو المستأجرين مما أدى إلى انخفاض مساحة هذه الفئة وزيادة المساحات الأمتلاكية في الفئات اقل من عشرة أفدنة. ولقد انعكس هذا التغير في الأهمية النسبية للفئات الأمتلاكية، على الأهمية النسبية لعدد الملاك في تلك الفئات حيث ارتفعت نسبة عدد الملاك من ٩٤% للفئات الحيازية الأقل من عشرة أفدنة عام ١٩٩٢ إلى ٩٥,٢% عام ٢٠٠٠. وفي مقابل ذلك انخفضت نسبة عدد الملاك في الفئات الحيازية الأكثر من خمسة أفدنة من ٦% عام ١٩٩٢ إلى ٤,٨% عام ٢٠٠٠.

رابعا: العدالة التوزيعية الأمتلاكية للرقعة الأرضية الزراعية:

لبيان مدى العدالة التوزيعية الأمتلاكية للرقعة الأرضية الزراعية بمحافظة أسيوط للأعوام ٨٢، ٩٢، ٢٠٠٠ تم استخدام أسلوبي معامل جينى "الحسابي" ومنحنى لورانز "البياني" حيث يوضح الجدول رقم (٤) أن قيمة معامل جينى – والذي يشير إلى نسبة تركيز التوزيع الامتلاكي للرقعة الأرضية الزراعية بالمحافظة خلال الفترة المذكورة – قد انخفضت انخفاضا ملحوظا بعد صدور وتنفيذ القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر حيث بلغت هذه النسبة حوالي ٠,٣ عام ١٩٨٢ انخفضت إلى حوالي ٠,٢ عام ٢٠٠٠ مما يدل على أن توزيع الملكية للرقعة الأرضية الزراعية بمحافظة أسيوط في عام ٢٠٠٠ كان اقرب إلى العدالة عنه أعوام ١٩٨٢، ١٩٩٢.

ولتوضيح ذلك بيانيا يشير منحنى لورانز كما هو مبين بالشكل رقم (١) إلى مدى ابتعاد التوزيع الامتلاكي الحقيقي للأراضي الزراعية بالمحافظة عام ١٩٨٢، وكذلك عام ١٩٩٢ عن التوزيع الامتلاكي الأمثل للأراضي الزراعية وأن التوزيع الامتلاكي للأراضي الزراعية عام ٢٠٠٠ هو التوزيع الذي يحقق التناسب التام بين عدد الملاك والرقعة المملوكة لهم داخل كل فئة مساحية. كما يلاحظ من الشكل أيضا تحوك منحنى لورانز في اتجاه خط المساواة التامة بدرجة ملحوظة، مما يشير إلى انخفاض درجة تركز الأراضي الزراعية عام ٢٠٠٠ عنه أعوام ١٩٨٢، ١٩٩٢. قبل صدور وتنفيذ القانون .

جدول رقم (٤): نسبة التركيز في توزيع ملكية الأراضي الزراعية في محافظة أسيوط في السنوات ١٩٨٢، ١٩٩٢، ٢٠٠٠.

البيان	% المجمعة للملاك	% المجمعة للمساحة	مر . صر١٠	مر١٠ . صر	نسبة التركيز
أقل من ٥ فدان	٩٤,١	٦٦,٧	–	–	
أقل من ١٠ فدان	٩٨,٤	٨٣,٦	٧٨٦٧	٦٥٦٣	
أقل من ٥٠ فدان	٩٩,٩	٩٩,٩	٩٨٣٠	٨٣٥٢	
٥٠ فدان فأكثر	١٠٠	١٠٠	٩٩٩٠	٩٩٩٠	٠,٢٧٨
إجمالي عام ١٩٨٢	–	–	٢٧٦٨٧	٢٤٩٠٥	–
أقل من ٥ فدان	٩٤	٦٦,٧	–	–	
أقل من ١٠ فدان	٩٨,٤	٨٣,٦	٧٨٥٨	٦٥٦٣	
أقل من ٥٠ فدان	١٠٠	٩٩,٩	٩٨٣٠	٨٣٦٠	
٥٠ فدان فأكثر	١٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠	٩٩٩٠	٠,٢٧٧٥
إجمالي عام ١٩٩٢	–	–	٢٧٦٨٨	٢٤٩١٣	–
أقل من ٥ فدان	٩٥,٢	٧٥,٨	–	–	
أقل من ١٠ فدان	٩٩,٦	٩٣,٢	٨٨٧٣	٧٥٥٠	
أقل من ٥٠ فدان	١٠٠	٩٩,٩	٩٩٥٠	٩٣٢٠	
٥٠ فدان فأكثر	١٠٠	١٠٠	١٠٠٠٠	٩٩٩٠	٠,١٩٦٣
إجمالي عام ٢٠٠٠	–	–	٢٨٨٢٣	٢٦٨٦٠	–

المصدر: حسبت من جدول رقم (٣).

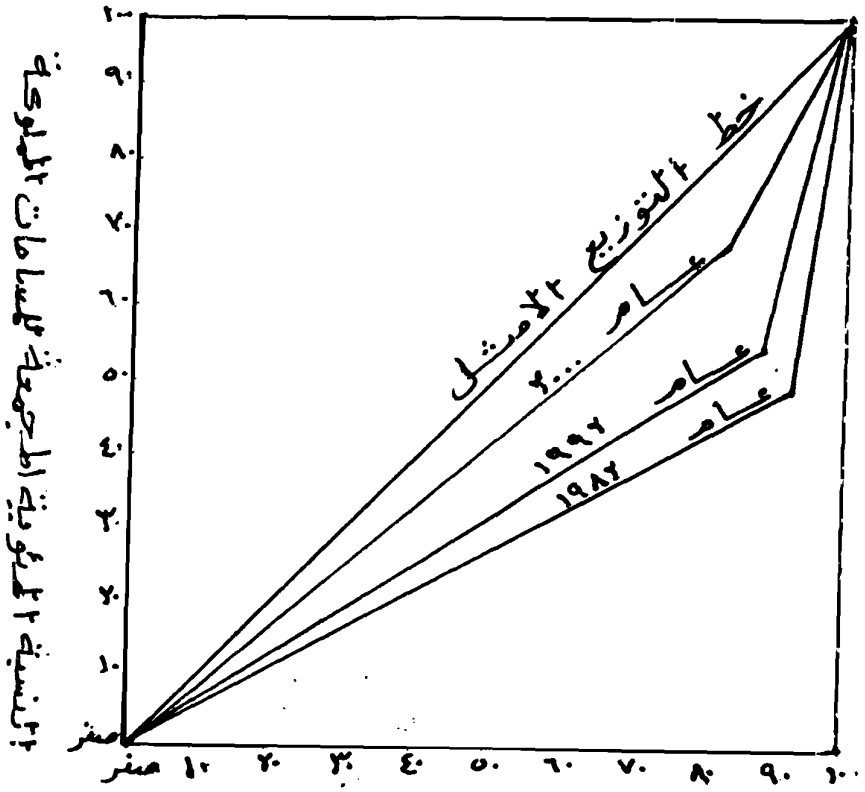

النسبة المئوية المجمعة لملاك الأراضى الزراعية

شكل رقم (١): منحنى لورانز لتوزيع ملكية الأراضى الزراعية على الملاك بمحافظة أسيوط خلال الأعـــوام ١٩٨٣ ، ١٩٩٢ ، ٢٠٠٠.

<u>المصدر</u> : جدول رقم (٥)

خامسا :المنوال الحيازى للرقعة الأرضية الزراعية بمحافظة أسيوط:

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) أن مساحة الحيازات في الفئتين الصغيرتين – اقل مـــن فدان، من فدان لأقل من خمسة أفدنة – تمثل نحو ٨٠% من إجمالي مســـاحة الحيـــازات الزراعيـــة عـــام ١٩٩٢– قبل تطبيق وتنفيذ القانون ٩٦ لسنة ٩٢– إلى نحو ٧٦,١% عام ٢٠٠٠، وفي مقـــابل ذلـــك زادت الأهمية النسبية لمساحة الحيازات للفئات الحيازية – ٥ –١٠ أفدنة، ١٠ أفدنة فأكثر– من نحـــو ٢٠% عـــام ١٩٩٢ إلى نحو ٢٤,٢% عام ٢٠٠٠، وقد يرجع ذلك إلى أن الحيازة أصبحت في يد المالك نتيجة تطبيـــق القانون بعد أن كانت في يد المستأجر، وبذلك ضمت الحيازات المفتتة لصغار المستأجرين إلى حيازة المـــلاك وخصوصا الذين يمتلكون مساحة كبيرة، كما انخفضت مساحة الحيازات الصغيرة وزادت مساحة الحيـــازات الكبيرة. ولكن انتقال صفة الحائز من المستأجر إلى المالك لم تؤدى إلى انخفاض عـــدد الحـــائزين، بـــل زاد عددهم من نحو ١٨٥ ألف حائز عام ١٩٩٢، إلى نحو ٢٠٩ ألف حائز عام ٢٠٠٠.

وذلك كنتيجة إلى اضطرار صغار المستأجرين الذين كانوا يستأجرون مساحات اقل من فدان إلـــى شراء الأراضي التي كانوا يحوزونها وتحولوا إلى ملاك، ولذلك زادت الأهمية النسبية لعدد الحـــائزين لأقـــل من فدان لإجمالي الحائزين من نحو ٢٠,٨% إلى ٥٧% في حين انخفضت الأهمية النسبية للفئة الحيازية مـــن ١–٥ أفدنة. أما الفئات الحيازية الكبيرة الأكبر من خمسة أفدنة فقد زادت نتيجة انتقال بعـــض المـــلاك مـــن الفئات الأقل إلى هذه الفئات بضم الحيازات الصغيرة التي كانت في أيدي المستأجرين إليهم.

جدول رقم (٥) : التوزيع النسبى لمساحة الحيازة وعدد الحائزين فى محافظة أسيوط وفقاً لفئات الحيازة للأعوام ١٩٨٢، ١٩٩٢، ٢٠٠٠.

الفئات الحيازية	١٩٨٢				١٩٩٢				٢٠٠٠			
	المساحة		الحائزين		المساحة		الحائزين		المساحة		الحائزين	
	فدان	%	عدد	%	فدان	%	عدد	%	فدان	%	عدد	%
أقل من فدان	٤٢٧٨٧	٢٠,٦	٦٤١٧٢	٥٣,٥	٥٩٠٩٥	٢١,٢	٩٣٧٦٦	٥٠,٨	٦١٣٤٧	٢٠,٨	١١٩٨٤	٥٧,٠
١ـ٥	٩٥٦٧٧	٤٦,١	٤٨٦٥٧	٤٠,٥	١٦٣٩٩٧	٥٨,٨	٨٣٧٦١	٤٥,٤	١٦٣٢٣٥	٥٥,٣	٨١٢٦٩	٣٩,٠
٥ـ١٠	٣٥٠٢٨	١٦,٩	٥٢٨٨	٤.٤	٣٥٦٢٨	١٢,٨	٥٦٣٥	٣,١	٤٣٥٨٩	١٤,٤	٦٦٤٧	٣,٢
١٠ـ٥٠	٣٣٩٠٦	١٦,٣	١٩٢٣	١,٦	٢٠٢٦٧	٧,٢	١٣٨١	٠,٧	٢٨٢٦٢	٩,٥	١٦٦٥	٠,٨
٥٠ فأكثر	١٤٤	٠,١	٢	–	–	–	–	–	–	–	–	–
إجمالي	٢٠٧٥٤٢	١٠٠	١٢٠٠٤٢	١٠٠	٢٧٨٩٨٧	١٠٠	١٨٤٥٤٣	١٠٠	٢٩٥٤٣٣	١٠٠	٢٠٨٥٦٥	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من:
وزارة الزراعة، مديرية الزراعة بأسيوط، إدارة الشئون الزراعية، قسم الحيازة، سجل (٢) خدمات، بيانات غير منشورة.

سادساً: العدالة التوزيعية لحيازة الأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط:

توضح البيانات الواردة بالجدول رقم (٦) أن قيمة معامل "جينى" لتوزيع الحيازة بين الفئات المساحية للأراضي الزراعية بمحافظة أسيوط قد بلغت حوالي ٠,١٢ عام ١٩٨٢، وحوالي ٠,١٦ عام ١٩٩٢، وحوالي ٠,٣٥ عام ٢٠٠٠ على الترتيب، مما يدل على أن هذا التوزيع قد ابتعد قليلا عن العدالة أي المساواة بعد تطبيق وتنفيذ قانون تحرير العلاقة بين المالك والمستأجر. كما يوضح الشكل رقم (٢) من خلال منحنى لورانز مدى ابتعاد التوزيع الحيازى الفعلي للأراضي الزراعية خلال السنوات ١٩٨٢، ١٩٩٢، ٢٠٠٠، عن التوزيع الحيازى الأمثل للأراضي الزراعية الذي يحقق التناسب بين عدد الحائزين وبين المساحة الكلية التي يحوزونها داخل كل فئة حيازية، حيث يلاحظ من الشكل تحرك منحنى لورانز خلال السنوات المذكورة مبتعدا عن خط المساواة أو العدالة بدرجة ما.

جدول رقم (٦): نسبة التركيز في توزيع الحيازات الزراعية لأراضى محافظة أسيوط في السنوات ١٩٨٢، ١٩٩٢، ٢٠٠٠

البيان	% المجمعة للحائزين	% المجمعة للمساحة	س و . ص و+١	س و+١ . ص و	نسبة التركيز
أقل من ٥ فدان	٩٤	٦٦,٧	–	–	
أقل من ١٠ فدان	٩٨	٨٣,٦	٦٢٧٠	٦٥٦٣	
أقل من ٥٠ فدان	١٠٠	٩٩,٩	٩٨٣٠	٨٣٦٠	
٥٠ فدان فأكثر	–	–	–	–	
					٠,١١٧
إجمالي عام ١٩٨٢	–	–	١٦١٠٠	١٤٩٢٣	–
أقل من ٥ فدان	٩٦,٢	٨٠	–	–	
أقل من ١٠ فدان	٩٩,٣	٩٢,٨	٨٩٢٨	٧٩٤٤	
أقل من ٥٠ فدان	١٠٠	١٠٠	٩٩٣٠	٩٢٨٠	
٥٠ فدان فأكثر	–	–	–	–	
					٠,١٦٣
إجمالي عام ١٩٩٢	–	–	١٨٨٥٨	١٧٢٢٤	–
أقل من ٥ فدان	٩٦	٧٦.١	–	–	
أقل من ١٠ فدان	٩٩,٢	٩٠,٥	٨٦٨٨	٧٥٤٩	
أقل من ٥٠ فدان	١٠٠	١٠٠	٩٩٢٠	٩٠٥٠	
٥٠ فدان فأكثر	–		–	–	
					٠,٣٢٥
إجمالي عام ٢٠٠٠	–	–	١٨٦٠٨	١٦٥٩٩	–

المصدر: حسبت من جدول رقم (٣).

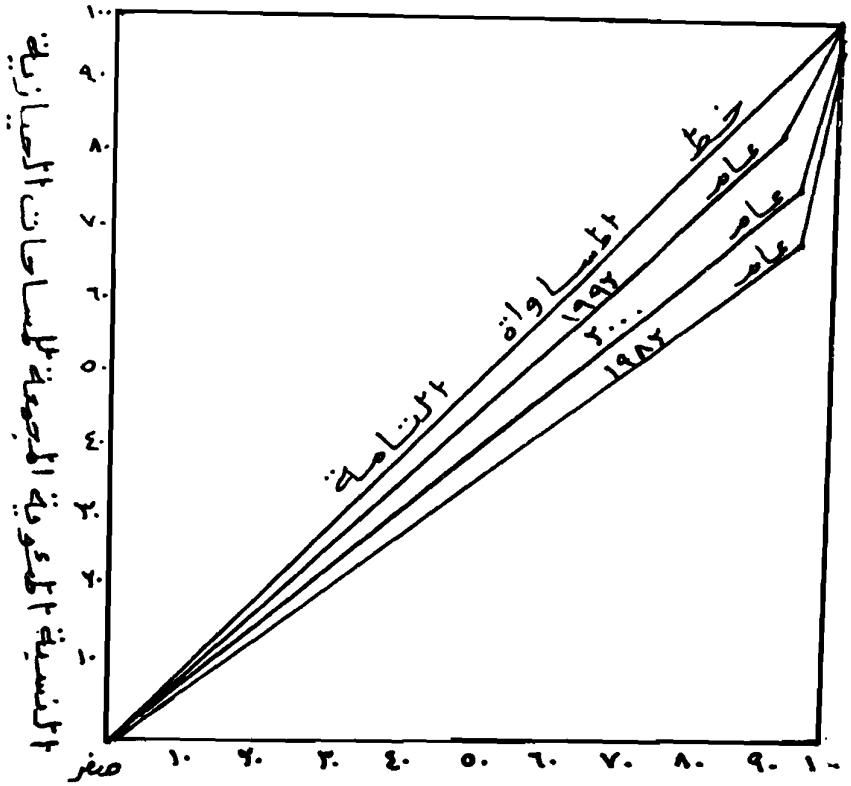

النسبة المئوية المجمعة لحائزى الأراضى الزراعية

شكل رقم (٢): منحنى لورانز لتوزيع حيازة الأراضى الزراعية على الملاك بمحافظة أسيوط خلال الأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٩٢ ، ٢٠٠٠.

المصدر : جدول رقم (٦)

سابعا: تطور المنوال الحيازى للرقعة الزراعية وفقا لنظم الحيازة السائدة:

يوضح الجدول رقم (٧) توزيع جملة الزمام المزروع في محافظة أسيوط حسب النظم الحيازية السائدة للأراضي الزراعية في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٨٤/٨٣- ٢٠٠١/٢٠٠٠) حيث يبين الجدول أن هناك نظامين للحيازة، النظام الأول هو الحيازة المملوكة المزروعة على الذمة، والنظام الثاني هو الحيازة المستأجرة، كما يتضح من الجدول أيضا أن جملة الرقعة المزروعة بلغت حوالي ٣٠٤,٥ ألف فدان عام ١٩٨٤/٨٣، تضم ٢٠٧,٥ ألف فدان مساحة مملوكة مزروعة على الذمة، وحوالي ٩٧ ألف فدان مساحة مزروعة مستأجرة، في حين بلغت جملة الرقعة المزروعة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٣١٤,٧ ألف فدان بزيادة قدرها حوالي ١٠,٢ ألف فدان تمثل حوالي ٣% من جملة الرقعة المزروعة عام ١٩٨٤/٨٣، تضم حوالي ٢٧٩ ألف فدان مساحة مملوكة مزروعة على الذمة بزيادة بلغت حوالي ٧٢ ألف فدان تمثل حوالي ٣٥ % من جملة المساحة المملوكة المزروعة على الذمة في عام ١٩٨٤/١٩٨٣، كما بلغت المساحة

المزروعة المستأجرة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حوالي ٣٥.٧ ألف فدان بتناقص بلغ حوالي ٦١,٣ ألف فدان يمثل حوالي ٦٣% من جملة المساحة المستأجرة عام ١٩٨٤/٨٣.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور المنوال الحيازى للرقعة المزروعة (مملوكة، ومستأجرة) بمحافظة أسيوط، توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) تناقص كما هو وارد بالجدول (٨) المساحة المملوكة المزروعة على الذمة بنحو ٢,١% من المتوسط السنوي البالغ حوالي ٢١٣,٤ ألف فدان، وقد ثبتت معنوية التقدير عند مستوى معنوية (٠.٠٥) حيث بلغت قيمة ت حوالي ٣,٠٦ وبلغ معامل التحديد حوالي ٣٧ %، في حين تبين أيضاً تناقص المساحة المستأجرة بالفدان خلال الفترة (١٩٨٤/٨٣-٢٠٠١/٢٠٠٠) بمعدل ٤,١% من المتوسط السنوي البالغ نحو ٨٦,٧ ألف فدان، وقد ثبتت معنوية التقدير عند مستوى معنوية ٠,٠٥ حيث بلغت قيمة (ت) حوالي ٣.١، وبلغ معامل التحديد حوالي ٣٨%. وهو ما يشير إلى اثر تطبيق وتنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ الخاص بتحرير العلاقة بين المالك والمستأجر، حيث تحولت نظم الحيازة بمحافظة أسيوط من نظام المساحة المزروعة المستأجرة إلى نظام المساحة المملوكة المزروعة على الذمة نتيجة استرداد الملاك لأراضيهم تنفيذا للقانون أو تحول المستأجرين إلى ملاك نتيجة شراء الأراضي التي بحوزتها حتى لا يتم طردهم من هذه الأراضي خاصة الفئات الحيازية الصغيرة (أقل من فدان، من فدان لأقل من خمسة أفدنة).

جدول رقم (٧): توزيع جملة الزمام المزروع بمحافظة أسيوط وفقا لنظم الحيازة الزراعية خلال الفترة (١٩٨٤/٨٣-٢٠٠١/٢٠٠٠).

السنوات الزراعية	جملة الزمام المزروع بالفدان	المساحة المملوكة المزروعة على الذمة بالفدان	جملة المساحة المستأجرة بالفدان
١٩٨٤/٨٣	٣٠٤٥٠٧	٢٠٧٥٤٢	٩٦٩٦٥
١٩٨٥/٨٤	٣١٤٥١٦	٢١٥٣٤٥	٩٩١٧١
١٩٨٦/٨٥	٣١٠٩٠٤	٢٠٩٣٥٤	١٠١٥٥٠
١٩٨٧/٨٦	٣٠٥٤٠٣	٢٠٦١٤٤	٩٩٢٥٩
١٩٨٨/٨٧	٣١٠٣٠٤	٢١٠٧٦٣	٩٩٥٤١
١٩٨٩/٨٨	٢٥٠٨٠٠	١٥٢٣٥٩	٩٨٤٤١
١٩٩٠/٨٩	٢٥٠٨٠٠	١٥٢٣٥٩	٩٨٤٤١
١٩٩١/٩٠	٣٠٠٨٤٥	١٨٥٠٦٨	٩٣٩٦٠
١٩٩٢/٩١	٢٧٩٠٢٨	١٨٥٠٦٨	٩٣٩٦٠
١٩٩٣/٩٢	٣١٠٤٣١	٢٠٠١٧١	١١٠٢٦٠
١٩٩٤/٩٣	٣١٠٤٣١	٢٠٠١٧١	١١٠٢٦٠
١٩٩٥/٩٤	٣١٠٤٣١	٢٠٠١٧١	١١٠٢٦٠
١٩٩٦/٩٥	٣١٠٤٣١	٢٠٠١٧١	١١٠٢٦٠
١٩٩٧/٩٦	٣١٠٤٣١	٢٠٠١٧١	١١٠٢٦٠
١٩٩٨/٩٧	٣١٤٨٦٤	٢٧٨٩٦٩	٣٥٨٩٥
١٩٩٩/٩٨	٣٠٠٥٠٨	٢٧٨٩٦٩	٢١٥٣٩
٢٠٠٠/٩٩	٣١٤٦٦٤	٢٧٨٩٦٩	٣٥٦٩٥
٢٠٠١/٢٠٠٠	٣١٤٦٦٤	٢٧٨٩٦٩	٣٥٦٩٥

المصدر : وزارة الزراعة – مديرية الزراعة أسيوط – قسم الحيازة – سجلات حصر الزمام، بيانات غير منشورة.

جدول رقم (٨): التقدير الاحصائى والمعالم الاتجاهية للمساحات المملوكة والمزروعة على الذمة، والمساحات المستأجرة فى محافظة أسيوط خلال الفترة (٨٣/١٩٨٤ - ٢٠٠٠-٢٠٠١).

المعالم المتغير التابع	متوسط المتغير التابع	ثابت المعادلة "أ"	معامل الانحدار "ب"	قيمة "ت" المحسوبة	معامل التحديد $ر^2$	قيمة "ف" المحسوبة	المعنوية عند مستوى (٠,٠٥)	معدل التغير السنوي %
المساحة المملوكة المزروعة على الذمة بالفدان	٢١٣٣٧٤,١	١٧٠١٠٤,٣	٤٥٥٤,٧١٣	٣,٠٥٨	٠,٣٦٩	٩,٣٥٤	(*)	(٢,١)
المساحة المستأجرة بالفدان	٨٦٧٤٥,١١	١٢٠٣٤٦,٩	٣٥٣٧,٠٢٦	٣,١٢٥	٠,٣٧٩	٩,٧٦٧	*	(٤,١)

*معدل التغير السنوي = ب (معامل الانحدار) / ص (متوسط المتغير التابع) x ١٠٠

( ) تعنى معدل تغير سنوى متناقص .
* معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ .
المصدر : جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (٨) .

المراجع

١- رشاد سيد عبد السلام (دكتور)، التغير في توزيع الحيازات الزراعية المصرية منذ التعداد الزراعي لعام ١٩٣٩ حتى التعداد الزراعي لعام ٨٩/١٩٩٠ وأثره على التنمية الزراعية. الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر السادس للاقتصاديين الزراعيين الزراعة المصرية في عالم متغير، ٢٩، ٣٠ يوليو ١٩٩٨.

٢- صابر سيد احمد يسن (دكتور)، دراسة وصفية اقتصادية لبعض خصائص الموارد الأرضية الزراعية بمحافظة القليوبية، مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتهر، كلية الزراعة كلية، جامعة الزقازيق فرع بنها، المجلد رقم (٢٢) (٢)، ١٩٨٥.

٣- على يوسف خليفة (دكتور)، اثر الإصلاح الزراعي في تحقيق العدالة الحيازية الزراعية العراقية، بحث منشور بمجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية ١٩٨٠.

٤- محمد عبد العزيز سيد خليل، التصنيف الاقتصادي للأراضي الزراعية في محافظة أسيوط ، رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة أسيوط ١٩٩٦.

٥- محمد مدحت مصطفي، دكتور، وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد الزراعي – جامعة المنوفية – الطبعة الأولى عام ٢٠٠١.

٦- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، سنوات مختلفة.

٧- وزارة الزراعة، مديرية الزراعة بأسيوط، مركز البحوث الزراعية قسم حصر الأراضي، سجلات الحصر التصنيفي وتقسيم الأراضي، بيانات غير منشورة، سنوات متفرقة.

٨- وزارة الزراعة، مديرية الزراعة بأسيوط – سجلات قسم الحيازة، بيانات غير منشورة، سنوات متفرقة.

IMPACT OF THE RELATION LIBERALIZATION BETWEEN THE OWNER AND THE TENANT OF THE AGRICULTURAL LAND ON THE PREVAILED HOLDING PATTERN IN ASSYOUT GOVERNORATE

Ismail, O.A.

Faculty of Agriculture, Al-Azher University

ABSTARCT

The patterns of agricultural land holding and property is considered one of the most principal and important factors which formulate the nature of the resourceful and productive relations in the Egyptian agricultural sector. This research aims at recognition of the impact of applying and carrying out the relation liberalization low between the owner and the tenant of the agricultural land on the prevailed holding pattern in Assyout Governorate, also recognition of the impact of distributive justice among the owners of the agricultural land in the same governorate from one hand and among the land beneficiaries on the another through studying and analyzing the changes occurred in holding and property pattern in the agricultural land during the period (1982 – 2000) as well as recognition of the changes occurred on holding and property categories, as that has its impact on the prevailed crop pattern and agricultural income distribution in the governorate.

The research depends on some quantitative and qualitative statistic methods in analysis and statistic measure such as Geny coefficient, Loranze curve and regration.

The research results refer to expansion of estate property base in the agricultural land in the governorate as a result of applying the lows of economic

liberalization and carrying out the relation liberalization low between the owners and the tenants, that led to minimize and crumbled holdings and possessive capacity and concentration on the two small categories (less than one feddan, from one feddan to less than five feddan)

This indicate that the pattern of estates property distribution and agricultural land holding in the governorate is described with distributive unjustice where as the value of Genny coefficient in the years 1982, 1992, 2000 was about 0.12, 0.16, 0.65 respectively.

The study also clears that holding owned and cultivated by the owner is the annual pattern of the prevailed holding which considered the most important in this governorate as these holdings increased by rate 2.1% of the annual average, especially after carrying out the relation liberalization low between the owner and the tenant in the agricultural land measure while the leased cultivated areas reduced by rate 4.1% of the annual average.

Therefore the research recommends the necessity of concerning aggregation system in the agricultural utilization for land under prevailed small holding categories and trying to get balance in holding pattern (owned and leased) through application of reform agricultural policies to organize the land and the human resourceful relations in Assyout Governorate and other governorates.